PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

تكنولوجيا المعلومات كقاعدة لترقية المنتجات المالية

د. غزازي عمر
جامعة البليدة

ملخص

لقد أصبح من الأمر البديهي أن يرتبط مفهوم التنمية بالتطور المعاصر لتقنيات المعلومات و الإتصالات (*NTIC*)، و هذا لما تقدمه هذه من تسهيلات لتطوير و ترقية الصناعة بمختلف فروعها (خدمية و سلعية). في هذا الصدد، أضحت تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر، وتعد الوسيلة الأكثر أهمية لنقل المجتمعات النامية إلى مجتمعات أكثر تطوّراً. فهي تساهم بطريقة مباشرة في بناء مجتمع يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة مباشرة بخدمات الإتصال و الإنتاج و المالية. وعليه، يبرز سؤال مهم يتمحور في ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات تقدّم للمصارف القدرة على تحسين مستوى خدماتها، وتخطّي المراحل التقليدية للتسيير، و الإنتقال بذلك إلى مسار معرفي يستند على مواكبة التغيرات البيئية، و ذلك من خلال الإلتحاق بركب الإقتصاد الرقمي.

مقدمة

من سمات الإنتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات تضخم حجم المعلومات بصورة كبيرة بحيث أصبح عنصراً هاماً و مؤثراً في جوانب عديدة من المجتمع، و إن معالجة هذه المعلومات والاستفادة منها و مع الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت، التي أصبحت الوسيلة الأساسية للاتصال و لنشر و تبادل المعلومات يتطلب توثيق المعلومات بطريقة آلية آخذة في الإعتبار البحث في محتوى المعطيات و البيانات، مع ما يستلزم ذلك من أدوات معلوماتية فعالة .

والحقيقة أن من الأسباب الرئيسية التي أفرزت ظاهرة العولمة المالية، التقدم التكنولوجي الباهر في تكنولوجيا المعلومات و الإعلام والإتصال، حيث عرفت تقنيات الإتصال السلكية واللاسلكية تطورات رهيبة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد كعامل من عوامل اختيار الزمن الضروري لإتخاذ وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية.

نظرا لهذه التحولات التي شهدها العالم وكذا دخول الجزائر اقتصاد السوق،و انضمامها في القريب العاجل إلى المنظمة العالمية للتجارة، أضحى لزاما على البنوك الجزائرية في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية من تغيرات أن تسعى بخطوات متسارعة نحو تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي، من أجل مواكبة الدخول في عصر التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية.

سنحاول من خلال هذا المقال التطرق إلى الأهمية التي تكنسيها تكنولوجيا المعلومات والإتصال في ترقية المنتجات المالية التي تعرضها المصارف، و ما مدى تأقلم المصارف الجزائرية مع تغيرات البيئة المالية الدولية.

أولاً : الخدمات المصرفية الإلكترونية

لقد أصبحت تشكل الخدمات المصرفية أحد أهم دلائل النمو الاقتصادي، نظرا لإسهامها الواسع في توفير إحتياجات الاستثمار و التنمية، حيث بالإمكان قياس مستوى التقدم و التطور الاقتصادي لأي مجتمع من خلال مدى كفاءة و ناجعة نظامه المصرفي ونوعية المنتجات المالية التي يقدمها. فمع بداية المرور إلى عصر المعلومات والمعرفة، ومع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت الصناعة المصرفية تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، و التي تمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع و التسديد الالكترونية.

1. **التعريف بالبنك الالكتروني:** فالبنك الالكتروني هو مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الأساليب الالكترونية والتي تعد الإنترنت من أهم أشكالها[1]، ويمكن الحصول على خدماته عن طريق الضغط على مجموعة أزرار في الهاتف أو

الكمبيوتر من أي مكان. كما يمثل البنك الالكتروني أحد مواضيع ما إصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت. وقد أدى ظهور هذا النوع من البنوك إلى تغيير المفهوم التقليدي للبنك، وكذلك غير نوعية الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك وطريقة تقديمها، بل إنه غير النقود بمفهومها التقليدي الذي نعرفه. حيث أصبح يستخدم البنك الالكتروني نوعًا جديدًا من النقود يُعرف بالنقود الإلكترونية، وهي عبارة عن نقود غير ملموسة، ولكنها تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتُخَزِّن في مكان أمين جدًّا على "الهارد ديسك" لجهاز الكمبيوتر للعميل يعرف بالمحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل أن يستخدم هذه الحافظة في إتمام عمليات البيع أو الشراء والتحويل وغيرها [2].

يقدم البنك الالكتروني خدمات بنكية متميزة عن بعد في جميع الأوقات وطوال أيام الأسبوع بلا انقطاع وذلك باستخدام الاتصال التليفوني أو الإلكتروني عن طريق الإنترنت، ومما لا شك فيه أن هذا النوع الجديد من البنوك الذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة له مزايا كثيرة للبنوك نفسها وللعملاء، وتتلخص أهم هذه المزايا فيما يلي:

1.1 . المزايا التي تتحقق للبنك المُسير إلكترونياً:

- توفير الوقت و الجهد،
- توسيع مجال الخدمات المصرفية المعروضة،

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

- تقليص العديد من التكاليف على عاتق البنك، إذ يقر العاملون في المجال البنكي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال البنوك العادية تكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال البنوك الالكترونية، ومن ثم فإن من أهداف البنك الالكتروني هو تقليل تكلفة الخدمة المقدمة للعميل وتحسين جودتها.

1. 2. المزايا التي تتحقق للمتعاملين مع البنك:

- إمكانية طلب الخدمة المصرفية من أي مكان به هاتف و حاسوب،
- يسمح بتوفير درجة عالية من الراحة للعميل، حيث تعرض الخدمات طوال ساعات اليوم و خلال كل أيام الأسبوع،
- تنفيذ العمليات و تأكيده بسرعة فائقة،
- يحقق هذا النوع من البنوك سرية الحسابات التي يرغب بها الكثير من العملاء.

2. الصيرفة الإلكترونية:

من خلال عرض تعريف البنك الالكتروني يمكننا التوصل إلى أن الصيرفة الالكترونية تعني اتجاه البنوك نحو التوسع في إنشاء مقار لها عبر الانترنت بدلا من انشاء مقار ومباني جديدة [3]، وتقديم الخدمات البنكية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك، وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها. كما تسمح الصيرفة الإلكترونية بتحقيق الأهداف التالية :

- توفير مختلف المعلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة،

- إمكانية حصول العملاء على خدمات معينة بسهولة و مرونة عالية (التعـــرف على أرصدتهم حساباتهم وطلب الحصول على قروض).

- تسهيل تلبية طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال.

3. وسائل الدفع الالكتروني:

تطورت وسائل الدفع الالكتروني خاصة منذ انتشار عمليات التجارة الالكترونية وتطورها على الصعيد العالمي وتتمثل أهم تلك الوسائل في:

أ- بطاقات الائتمان: تعددت التعاريف الخاصة ببطاقات الائتمان ومن هذه التعاريف أن بطاقة الائتمان هي" بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة "[4] ، وبموجب هذه البطاقة يمكن لحاملها الوفاء بقيمة مشترياته لدى المحلات التجارية المعتمدة لدى البنك مصدر البطاقة، على أن تتم التسوية فيما بعد.

ب- النقود الالكترونية: هي عبارة عن نقود غير ملموسة، تأخذ صورة وحدات الكترونية وتخزن في مكان امن على "الهارد ديسك" لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية[5]ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء والتحويل...الخ.

ج- الشيكات الالكترونية: تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص(البنك) الذي يشترك لديه الباع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما، مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني. ومن البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية نجد بنك بوسطن، سيتي بنك [6].

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

ج- البطاقات الذكية: هي بطاقة بلاستيكية تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر من المعلومات عن طريق البرمجة الأمنية، وتحتوي هذه البطاقة على اسم المتعامل، العنوان، البنك المصدر لها،طريقة الصرف و تاريخ حياة العميل المصرفية. اخترعت هذه البطاقة سنة 1975 بدا استخدام سنة 1981 من طرف شركة فيليبس.

3. مخاطر العمليات الالكترونية: أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي وضع السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية والرقابة عليها وأصدرت هذه اللجنة خلال سنة 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر(7).

تتمثل هذه المخاطر في:

أ- مخاطر التشغيل: ويندرج تحت هذا البند جميع المخاطر التي لا يمكن تصنيفها ضمن البندين السابقين وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر العمليات، مخاطر فشل النظم وبرامج الميكنة، مخاطر فقدان الكوادر البشرية الجيدة، مخاطر التقاضي، مخاطر الاختلاس، مخاطر تبييض الأموال.

ب- مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة فى حالة توافر رأى عام سلبى تجاه البنك الأمر الذى قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث إختراق مؤثر لها.

ج- المخاطر القانونية: تحدث هذه المخاطر نظر لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الالكترونية على سبيل المثال عدم توافر قواعد لحماية العملاء في بعض الدول أو غياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية.

ثـــانياً: مدى تأقلم المصارف الجزائرية مع تغيرات البيئة المالية الدولية.

في سياق المتغيرات التي شهدتها البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا، أصبح لزامـــا على البنوك الجزائرية التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه مـــن خـــدمات كأحـــد العناصر المحددة للقدرات التنافسية البنكية في السوق المحلية والأجنبية ضمن حلقة عولمة مالية تعني تفاعل معادلة المال مع وسائل الاتصال الحديثة، وتعد خـــدمات الائتمـــان البنكي بمفهومها الشامل أهم المجالات التي تبرز الأهمية البالغة للارتقاء بالجودة والقدرة على المنافسة، فالانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مـــع تغيرات وتطورات المحيط، هذا التكيف يقتض اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على:

- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي،
- تنويع الخدمات المصرفية،
- تأهيل و تنمية العنصر البشرى،
- تطوير التسويق المصرفي،
- مواكبة المعايير الدولية في تقديم الخدمات المصرفية،
- ضرورة تفعيل دور الدولة والبنك المركزي لتطوير أداء الجهاز البنكي الجزائري.

1. **مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي:** لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقيـــة وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصـــرفية في القرن الواحد والعشرين. وسعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت

البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1999 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي ، إذ بلغ عددها سنة 2004 حوالي 250 جهاز ، أم بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري "الدفع الالكتروني" فحسب المدير العام لشركة النقد الآلي والعلاقات التقنية بين البنوك "ساتيم" فإنه تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري وقد تنطلق في بداية سنة 2004 بعدما تمر بفترة تجريبية بالجزائر العاصمة لمدة 08 أشهر وستنفذ العملية على مرحلتين ، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم [8]، وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها :

- غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا،
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية،
- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية،
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية،
- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات،

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل،
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى،
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2. تنويع الخدمات المصرفية: في ضوء التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه البنوك الجزائرية، ليس فقط من البنوك الأجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية غير المصرفية، والمؤسسات التجارية الأخرى، إزاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها مابين التقليدي و الحديث تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة ومن أهم هذه الخدمات نجد:

- الاهتمام بالقروض الاستهلاكية ،
- الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و المصغرة،
- استخدام أسلوب الائتمان الايجاري،
- تقديم القروض المشتركة،
- تقديم خدمات الاستشارة وخدمات الحيطة من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

3. الإرتقاء بالعنصر البشرى: يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفيصل مابين المؤسسات. فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يضل العامل البشري وراءها، ومن أجل مسايرة أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التكنولوجيا المصرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية بما يحقق تحسين مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في البنوك الجزائرية. ويتطلب الارتقاء بالعنصر البشري تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

- الاستعانة بالخبراء ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،

- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج،

- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.

4. تطوير التسويق المصرفي: يعد تبني مفهوم التسويق الحديث أمرا في غاية الأهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويبدو جليا أن التسويق المصرفي كعلم وفن لن يجد بدا من الولوج في عصر جديد تحيط به حتمية التغيير والاختلاف كإحاطة السوار بالمعصم[10]، إذ لابد من التذكير أن التسويق الحديث يرتكز في الأساس على توجهات العملاء يتأثر بما يريدون وبما يدور في خواطرهم، ومن أهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها نذكر:

- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب،

- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم،

- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها و تحديد والمشروعات الجيدة،

- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم وحاجات وقدرات العملاء المالية وذلك باستخدام الأساليب الحديثة سواء من حيث النوعية أو سبل تقديم الخدمة،

- متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم،

-تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف وسائل الحوار المتبادل مع العملاء.

5. مواكبة المعايير الدولية: حيث يمكن للمصارف من مسايرة التغيرات البيئية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال من خلال :

أ- تدعيم القواعد الرأسمالية: تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام تقويم المخاطر، وجعل فئاتها ترتبط بقة أكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها البنوك[10]، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا 8% إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة

كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال[11]. وفي ضوء ما تقدم فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية، إذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الأوراق المالية أو من خلال الاندماج.

ب- تطوير السياسات الإئتمانية: حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي إحتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة بارزة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، كفاية سياسات تقييم جودة الأصول، كفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ظوابط للحد من مخاطر التركز والتي تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25%، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك.

ج- الإهتمام بإدارة المخاطر: في ضوء الإنفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن إدارة المخاطر[12]، والتي ترتكز على أربعة مراحل هي:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي؛
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب؛
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها؛
- قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام ومعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

ومن المعروف أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخـــاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية...إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيـــق ذلك من خلال مايلي:

- العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال،
- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل؛
- تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال،
- وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها، والعمل على تحديثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية والعالمية أو التشكيلات الإدارية في البنك.

د- وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: في إطار التوجه لتدعيم ســـلامة النظـــام المصرفي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المصرفية بالبنوك[12]- خاصة عندما يلوح خطر حـــدوث عدم إستقرار للنظام ناشئ من القطاع المالي- بحيث يمكن تحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجهاض الأزمة أو التخفيف من حدتها، وبهذا الخصوص ويمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء خلية الإنذار المبكر تتمثل فيما يلي:

- توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لاتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز البنكي،

- استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك،

- إستخلاص الدروس من الأزمات السابق التي حدثت ببعض الدول والعمل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها.

5. ضرورة تطوير الجهاز البنكي الجزائري: يعد تطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الإقتصاد الجزائري، لذا فإنه لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير، وفي هذا الإطار ينبغي القيام بمايلي:

- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي من خلال:

✓ الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي بهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛

✓ سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الإلكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة للإشراف على التوثيق الإلكتروني وحل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك وعملائها.

- تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل إستخدام التكنولوجيات الحديثة(تقديم منتجات بنكية مستحدثة)، بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997؛

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة و المراجعة بالبنوك؛

- تبني أنظمة الخبرة في مجال إتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الإقتصـــادي[13] *un service d'intelligence économique* الهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) ومعالجتها من أجـــل توضـــيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك، وبذلك تصبح البنـــوك الجزائريـــة مستحدثة بإستمرار، وتسير إلى جنب منافسيها و ليس وراءهم.

الخاتمة

في ظل التغيرات البيئة المتسارعة التي مست كل المجالات خاصة في تكنولوجيـــا المعلومات و الإتصال، أصبح لزاما على مختلف المصارف الجزائرية التأقلم مع هـــذه المتغيرات و ذلك بالاستعداد الجيد لتطبيق ثقافة مصرفية عصرية، تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المستمرة في أوضاع السوق. كما يتوجب على هذه المصارف أن تعتمد في تسيير أنشطتها على شبكة إتصالات أكثر تطوراً لتسهيل و تفعيل العملية الإتصالية مع محيطها الخارجي.

كما يتطلب الأمر منها الإندماج الفوري لخلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية، حيث ستساعدها إستراتيجية الإنـــدماج في تخفـــيض تكـــاليف التشغيل، و بالتالي زيادة قدراتها في إقتناء التكنولوجيات المصرفية المتطورة، مما يزيد في كفائتها و قدرتها على المنافسة وتقديم خدمات مصرفية فعالة.

الهوامش:

[1] رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999ص.13

[2] مغاوري شلبي، البنك المحمول والنقود الالكترونية.http:// www.islam-online.net

[3]Guy Hervier, le commerce électronique, France, 2001, p50.

[4] سحنون محمود، النظام المصرفي بين النقود الو رقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد رقم 04، ماي 2003، ص.65

[5] بنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، 2001.

[6] رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره.

[7] مقالة لـــ: مكرم صادر، أمين عام جمعية مصارف لبنان تحديث القطاع المصرفي السوري "اتجاهات التحديث وقواعده" http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/sader/sader.zip

[8] تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، جامعة محمد خيضر بسكرة2002،ص.196

[9] مقالة لـــ:حسين رحيم، بعنوان تسيير المعارف واستراتيجيات التجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 03، تلمسان 2004، ص.237

[10] التسويق في العصر الرقمي http://www.dr_alotaibi.com

[11] سيم كاراكاداج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد "مقترحات لجنة بازل" ، مجلة التمويل والتنمية مارس 2001،ص.50

[12] مقالة لـــ: عبد الرحمن رمزي عداس مدير مخاطر الائتمان بالبنك الأهلي التجاري، بعنوان إدارة مخاطر الائتمان عن جريدة الوطن العدد 728.الموافق لـــ27سبتمبر 2002..http://www alwatan.com

[13] العديد من المراجع: بنك الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون 2002. مقالة لـــ: مكرم صادر مرجع سبق ذكره.

Gérard Naulleau, Michel Rouach, Contrôle de gestion et stratégie dans la banque, Banque éditeur, 2éme édition, Paris, 1994.p99.

[14] هايزو هوانج ،كال واجيد، الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، مجلة التمويل والتنمية،مارس 2002، ص.15

[15] مقالة لـــ:حسين رحيم، بعنوان تسيير المعارف واستراتيجيات التجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 03، تلمسان 2004، ص237.